



إعلان الحاكم للكوارث

وحيث أن حماية صحة وسلامة سكان إلينوي هي من أهم وظائف حكومة الولاية.

وحيث أنه من المهم أن يستطيع جميع الإلينيويين الذين يمرضون تلقي العلاج من قبل المهنيين الطبيين، وذلك يشمل عندما تكون هناك حاجة إلى سرير المستشفى أو سرير غرفة الطوارئ أو جهاز التنفس الصناعي؛

وحيث أنه من المهم أيضاً أن تمتلك الرعاية الصحية للدولة والقوة العاملة المستجيبة الأولى لديها معدات حماية شخصية كافية (PPE) لعلاج المرضى بأمان، والقدرة على التصدي لكوارث الصحة العامة، ومنع انتشار الأمراض المعدية؛ و

حيث أن مرض فيروس كورونا المستجد COVID-19 هو مرض حاد جداً ومستجد يصيب الجهاز التنفسي وتتفشى العدوى بين الناس عن طريق الجهاز التنفسي، ولقد أعلنت منظمة الصحة العالمية عن وباء فيروس كورونا المستجد كحالة طوارئ صحية عالمية تثير قلقاً دولياً في 30 يناير 2020، وأعلن وزير الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة أن مرض فيروس كورونا المستجد يمثل حالة طوارئ للصحة العامة في 2020 يناير 27؛

وحيث وصفت منظمة الصحة العالمية، في 11 آذار 2020 تفشي مرض كورونا المستجد بأنه وباء وقد أبلغت عن أكثر من 3 مليون حالة وعن 200,000 حالة وفاة تُعزى إلى مرض كورونا المستجد على الصعيد العالمي حتى 30 أبريل 2020؛

وحيث أن اللقاح أو العلاج لـ COVID-19 غير متوفر حالياً، ولقد حذرت منظمة الصحة العالمية في 24 أبريل 2020، أنه لا يوجد حالياً أي دليل على أن يكون المتعافين من COVID-19 للذين لديهم أجسام مضادة محميين من العدوى ثانية؛

وحيث أنه على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء COVID-19 من التفشي، أشارت منظمة الصحة العالمية والمراكز الاتحادية لمكافحة الأمراض والوقاية منها إلى أنه من المتوقع أن يستمر الفيروس في الانتشار، وأنه في الواقع استمر في الانتشار بسرعة، مما أدى إلى ضرورة اتخاذ الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات خطوات هامة وصارمة؛

وحيث إنني أعلنت أنا، جيه بي بريترزكر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كوارث إعلان الحاكم للكوارث الأول (First Gubernatorial Disaster Proclamation) لمواجهة تفشي مرض فيروس كورونا 19؛

وحيث أعلن الرئيس في 13 مارس 2020 حالة طوارئ وطنية بموجب المادة 501 (ب) من قانون روبرت ت. ستافورد للإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة في حالات الطوارئ، 42 U.S.C. 5121-5207 بحسب ("قانون ستافورد")، الذي يشمل جميع الولايات والأقاليم، بما في ذلك إلينوي؛

وحيث أعلن الرئيس في 26 مارس 2020 عن كارثة كبرى في إلينوي بموجب المادة 401 من قانون ستافورد؛

ويسبب الانتشار الهائل لـ COVID-19 في إلينوي، أعلنت جميع المقاطعات في إلينوي في 1 أبريل 2020 كمنطقة كوارث مرة أخرى (الإعلان الثاني لكوارث حكومات الولايات (Second Gubernatorial Disaster Proclamation))؛

وحيث أن الظروف المحيطة بـ COVID-19 تتطور بسرعة، فقد حدثت تغييرات متكررة في المعلومات والإرشادات من مسؤولي الصحة العامة نتيجة آخر المستجدات؛

وحيث تشير البيانات منذ البداية إلى أن كبار السن والذين يعانون من ظروف صحية مزمنة خطيرة هم الأكثر عرضة للإصابة بمضاعفات حادة ومميتة في بعض الأحيان نتيجة إصابتهم بـ COVID-19؛

وحيث أن جميع الأدلة الناتجة أظهرت أن صغار السن بمن فيهم: الرضع والأطفال الصغار، معرضون أيضاً لخطر الإصابة بهذه المضاعفات؛

وحيث أنه وحتى 16 مارس 2020، أظهر تحليل أجرته مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها أن 38 في المئة من مرضى COVID-19 الذين تم إدخالهم إلى المستشفيات تتراوح أعمارهم بين 20 و54 عامًا، وهناك أدلة على أن COVID-19 يسبب جلطات دموية وسكتات دماغية، وتسبب في سكتات دماغية قاتلة للمرضى صغار ومتوسطي السن الذين ظهرت عليهم أعراض طفيفة؛

وحيث إن اكتشاف المرض من الأفراد المصابين الذين لم تظهر عليهم الأعراض قد تغير وأدى إلى تغيير النظرة العامة لاكتشافه، ففي 12 أبريل 2020، أعلن مركز السيطرة على الأمراض والأمراض تغيير فترة التعرض واكتشاف المرض من "ظهور الأعراض" إلى "48 ساعة قبل ظهور الأعراض"؛

وحيث كانت توصي مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها سابقاً بعدم ارتداء أغطية الوجه القماشية أو الأقمشة كحماية، أما الآن، في ضوء الأبحاث الجديدة حول انتقال الوباء عند ظهور الأعراض وقبل ظهورها، يوصي مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها الآن بارتداء أغطية الوجه القماشية في الأماكن العامة حيث يصعب الحفاظ على تطبيق تدابير البعد الاجتماعي؛

ونظرًا لانتشار COVID-19 في ولاية إلينوي خلال فترة إعلانات الحاكم للكوارث، فقد تغيرت الظروف التي تسبب كارثة في جميع أنحاء الولاية؛

وحيث أنه في حين أنه في الوقت الذي أصدرت فيه أول إعلان للكارثة من قبل الحاكم، كانت هناك 11 حالة مؤكدة من COVID-19 في واحدة من مقاطعة إلينوي؛

وحيث وأنه حتى اليوم، 30 أبريل 2020، كان هناك ما يقارب 53,000 حالة مؤكدة مصابة ب COVID-19 في 97 مقاطعة في إلينوي؛

وحيث وأن أول وفاة بسبب COVID-19 في إلينوي تم الإعلان عنها في 17 مارس 2020؛

وحيث كان لدى إلينوي أكثر من 2350 حالة وفاة ناجمة عن COVID-19 حتى تاريخ 30 أبريل 2020، بما في ذلك 141 حالة وفاة تم الإبلاغ عنها خلال 24 ساعة في 30 أبريل؛

وحيث تشير الدراسات إلى أن هناك العديد من الأسباب المجهولة لكل حالة إصابة مؤكدة، وبعضها أفراد لا يعانون من أي أعراض، مما يعني أنه من الممكن أن ينقل الأفراد الفيروس إلى الآخرين دون معرفة أو دراية؛

وحيث قامت وزارة الصحة العامة في إلينوي بتفعيل خطة إلينوي لعمليات الطوارئ وخطة دعم الطوارئ 8 لتنسيق الجهود استجابةً لحالات الطوارئ من قبل المستشفيات والإدارات الصحية المحلية وأنظمة إدارة الطوارئ من أجل تجنب حدوث نقص في موارد المستشفيات وقدراتها؛

ونتيجة لاستمرار الفيروس بالتفشي عبر ولاية إلينوي، فقد تطورت الأزمة التي تواجهها الدولة وأصبحت تتطلب الآن استجابة مختلفة لضمان قدرة المستشفيات وأخصائيو الرعاية الصحية وصفوف الدفاع الأولى على تلبية احتياجات الرعاية الصحية لجميع سكان إلينوي بالتوازي مع توجيهات مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها التي لا تزال قيد التحديث حتى اللحظة؛

وحيث أنه من أجل ضمان قدرة أخصائيو الرعاية الصحية وصفوف الدفاع الأولى والمستشفيات وغيرها من المرافق على تلبية احتياجات الرعاية الصحية اللازمة لجميع المقيمين في إلينوي، يجب أن يكون لدى الدولة إمدادات كافية، بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية، مثل الأقفعة وواقبات الوجه وألبسة الوقاية والقفازات؛

وحيث أن ولاية إلينوي تحتفظ بمخزون يدعم سلاسل إمدادات معدات الوقاية الشخصية والمخزونات الموجودة في مختلف مرافق الرعاية الصحية؛

في حين أن المستشفيات ومرافق الرعاية طويلة الأمد في جميع أنحاء الدولة تستخدم ما يقارب 1.5 مليون قناع من فئة N95، 25 مليون قفاز، 4.4 مليون ألبسة الوقاية 700.000 قناع جراحي خلال فترة 10 أيام؛

وحيث قامت الولاية بتوزيع ملايين الأقنعة الجراحية وأقنعة N95، وعشرات الآلاف من ألبسة الوقاية، وملايين الأزواج من القفازات، ومئات الآلاف من واقبات الوجه من مخزون الولاية على جميع مقاطعات إلينوي البالغ عددها 102 مقاطعة؛

وحيث قدمت وزارة الصحة العامة في إلينوي إرشادات لجميع المستشفيات ومقدمي خدمات الإدارة البيئية توصي بالانتقال الفوري لاستراتيجيات الحفظ والطوارئ الخاصة بهم من حيث صلتها بمعدات الوقاية الشخصية؛

وحيث تبذل الولاية قصارى جهدها لشراء معدات إضافية لمعدات الوقاية الشخصية، إذا تعطلت جهود الشراء هذه أو واجهت إلينوي عجز في حالات COVID-19، فإن الولاية تواجه نقصاً في أجهزة التنفس والأقفعة ونظارات الواقية ودروع الواقية ودروع الوجه والقفازات والألبسة الوقائية وغيرها من معدات الحماية للعاملين في مجال الرعاية الصحية وصفوف الدفاع الأولى؛

وحيث تستخدم إلينوي نسبة عالية من أسيرة المستشفيات، وأسيرة وحدة العناية المركزة، وأجهزة التنفس الصناعي نتيجة لعدد مرضى COVID-19 الذين يحتاجون إلى دخول المستشفى، وإذا ارتفعت الحالات، فإن الولاية ستواجه نقصاً في موارد الرعاية الصحية الحرجة هذه؛

وحيث تمتلك إلينوي حاليًا ما مجموعه 32,010 سرير في المستشفى مع 3,631 سريرًا في وحدة العناية المركزة، حتى 30 أبريل 2020، كانت 33% فقط من أسرة المستشفيات و25% من أسرة وحدة العناية المركزة متاحة على مستوى الولاية، وكانت 17% فقط من أسرة وحدة العناية المركزة متاحة في منطقة شيكاغو؛

وحيث تعمل الولاية بالشراكة مع كبار الباحثين من جامعة إلينوي في أوربانا شامبين، وكلية نورث ويسترن للطب، وجامعة شيكاغو، وأقسام شيكاغو وإلينوي للصحة العامة، جنباً إلى جنب مع ماكينزي ومجموعة ماير الاستشارية، وشركة سيفيس للتحليلات، لتحليل بيانات يومية لمدة شهرين حول وفيات COVID-19 واستخدام وحدة العناية المركزة ونموذج النتائج المحتملة؛

وحيث أن نموذج الولاية يبين أن استخدامها لموارد الرعاية الصحية لن يبلغ ذروته حتى أيار/مايو، وأن موارد الرعاية الصحية ستكون محدودة بعد الذروة؛

وحيث أن نموذج الدولة يبين أنه بدون الالتزام بالبعد الاجتماعي الواسع النطاق وغير ذلك من الاحتياطات اللازمة، لن يكون لدى الولاية ما يكفي من أسرة المستشفيات أو أسرة وحدة العناية المركزة أو أجهزة التنفس الصناعي؛

وحيث تمتلك ولاية إلينوي ما مجموعه 32,010 سريراً في المستشفيات حالياً، وتبين نتائج الاحصائيات في الولاية أنه بدون طلب "البقاء في المنزل"، سيكون من الضروري توفير أكثر من 100,000 سرير في المستشفيات؛

وحيث أن ولاية إلينوي لديها ما مجموعه 3,631 سريراً من أسرة وحدة العناية المركزة حالياً، وتبين نتائج الاحصائيات في الولاية أنه بدون طلب "البقاء في المنزل"، سيكون من الضروري أكثر من 25,000 سرير من أسرة وحدة العناية المركزة؛

بالإضافة إلى أن ولاية إلينوي لديها حالياً ما مجموعه 3,378 جهاز تنفس اصطناعي، وتظهر نتائج الاحصائيات في الولاية أنه بدون طلب "البقاء في المنزل"، سيكون من الضروري وجود ما يزيد على 20,000 جهاز تنفس اصطناعي؛

وحيث أن نتائج الاحصائيات في الولاية تبين أنه بدون أمر "البقاء في المنزل"، فإن عدد الوفيات الناجمة عن COVID-19 سيكون أعلى بـ 10 إلى 20 مرة من حالة الالتزام بـ "البقاء في المنزل"؛

وحيث أن مفهوم علم الأوبئة R_0 (R-naught) – الذي يمثل عدد الحالات، في المتوسط، التي سوف يسببها الشخص المصاب خلال الفترة معدية - هو مقياس مهم للتقدم في مكافحة فيروس مثل COVID-19، وأن R_0 أقل من 1 هو مؤشر حاسم؛ لأنه يشير إلى أن المرض يأخذ في الانخفاض بدلاً من التفشي؛

وحيث أن الـ R_0 الفعلية المقدرة للولاية كانت حوالي 3.5 في بداية تفشي الوباء، ولكن العدد تحسن وانخفض إلى حوالي 1.25 استناداً إلى العمل بتدابير الطوارئ التي اتخذتها الولاية، بما في ذلك أمر "البقاء في المنزل"؛

وحيث أن أسرة المستشفيات وأسرة وحدة العناية المركزة وأجهزة التنفس الصناعي لا تستخدم فقط للمرضى الذين يعانون من COVID-19، ولكن أيضاً لأي عدد من المصابين بالأمراض والإصابات الأخرى الإضافية؛

وحيث أنه قد طلب عدد قليل من الإلينيويين الرعاية الطبية والرعاية الطارئة غير المرتبطة بـ COVID-19 في الأسابيع الأخيرة، ومن المهم أن يكون الإلينيويون قادرين ومستعدين على طلب الرعاية الطبية والرعاية الطارئة غير المرتبطة بـ COVID-19؛

وحيث سيكون الإلينيويين قادرين على التماس الرعاية الطبية والرعاية الطارئة غير COVID-19 ويرغبون في ذلك إذا كان هناك ما يكفي من أسرة المستشفيات وأجهزة التنفس الصناعي وفي حال كان الموظفون الطبيون قادرين على حماية أنفسهم بمعدات الوقاية الشخصية؛

وحيث أن الولاية محدودة من حيث عدد اختبارات COVID-19 التي يمكن أخذها ومعالجتها بسبب عدد محدود من مواقع الاختبار والمختبرات، فضلاً عن نقص الإمدادات اللازمة، بما في ذلك المسحات اللازمة لأخذ العينات من الأفراد؛

وحيث منذ يوم إصدار أول إعلان للكوارث لحكام الولايات، كانت إلينوي قادرة على اختبار ما لا يزيد عن بضع مئات من الأشخاص يوميًا للحصول على COVID-19 في عدد محدود من مواقع الاختبار؛

وحيث قامت الولاية بتطوير مواقع الاختبارات والفحوصات في جميع أنحاء الولاية وزادت الآن اختبارات COVID-19 في اليوم إلى أكثر من 10 000؛

وحيث اعتباراً من 30 أبريل 2020، تكون ولاية إلينوي قد اختبرت ما يقرب من 270,000 عينة إجمالية لـ COVID-19؛

وحيث أن التوقعات الوطنية المعدلة حسب عدد سكان إلينوي تشير إلى أن الولاية قد تحتاج إلى إجراء عدة آلاف أخرى من الاختبارات يوميًا كجزء من الجهود الرامية إلى إبطاء والحد من تفشي COVID-19 بشكل دائم؛

وحيث أن منظمة الصحة العالمية قد حددت معدل اختبار إيجابي بنسبة 10٪ كمعيار للاختبار الكافي ولكن حالياً يتم التقييم بأكثر من 20٪ لنتيجة الاختبارات COVID-19 التي تدار في إلينوي لاعتبارها نتائج إيجابية، مما يشير إلى أنه يجب على إلينوي الاستمرار في زيادة الاختبارات؛

واستناداً إلى الحقائق السابقة، وبالنظر إلى الانتشار المستمر المتوقع COVID-19 وما ينتج عنه من آثار صحية سيئسرها بها الناس في جميع أنحاء الولاية خلال الشهر المقبل، فإن الظروف الراهنة في ولاية إلينوي المحيطة بانتشار COVID-19 تشكل حالة طوارئ وبائية وحالة طوارئ صحية عامة بموجب المادة 4 من قانون منظمة إدارة الطوارئ في إلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act)؛

واستناداً لما تقدم، فإن الظروف الجديدة المحيطة بالنقص المهدد في أسرة المستشفيات، وأسرة وحدة العناية المركزة، وأجهزة التنفس الصناعي، والمعدات الشخصية، والحاجة الماسة إلى زيادة قدرة الاختبار COVID-19 تشكل حالة طوارئ في مجال الصحة العامة بموجب المادة 4 من قانون منظمة إدارة الطوارئ في إلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act)؛

وحيث أن سياسة ولاية إلينوي هي أن تكون الولاية على أهبة الاستعداد للتصدي لأي كوارث، وبالتالي، من الضروري والمناسب توفير موارد إضافية من الدولة لضمان قدرة نظامنا لتقديم الرعاية الصحية اللازمة لخدمة المرضى، وبقاء سكان إلينوي آمنين ومحامين وقادرين على الحصول على الرعاية الطبية؛

وحيث سيساعد هذا الإعلان وكالات إلينوي في تنسيق موارد الولايات والموارد الاتحادية، بما في ذلك المواد اللازمة لاختبار COVID-19، ومعدات الحماية الشخصية، والأدوية، في محاولة لدعم استجابات الدولة وكذلك استجابات الحكومات المحلية لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة؛

وحيث تعطي هذه الشروط مبرراً قانونياً بموجب المادة 7 من قانون منظمة إلينوي لإدارة الطوارئ لإعلان حالة الطوارئ (Illinois Emergency Management Agency Act)؛

وحيث ينص دستور إلينوي، في المادة الخامسة، القسم 8، على أن "يكون للحاكم السلطة التنفيذية العليا، ويكون مسؤولاً عن التنفيذ الأمين للقوانين"، وينص في الديباجة على أن الغرض الرئيسي من دستور إلينوي هو "توفير الحماية لصحة الشعب وسلامته ورفاهيته"؛

الآن، ومن أجل حماية ومساعدة شعب إلينوي والحكومات المحلية المسؤولة عن ضمان الصحة والسلامة العامة، أعلن أنا جي بي بريتركر، حاكم ولاية إلينوي، على ما يلي:

المادة الأولى. وعملاً بموجب المادة 7 من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، ILCS 3305/7 (Section 7 of the 20 Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305)، أجد أن هناك كارثة مستمرة داخل ولاية إلينوي وأعلن على وجه التحديد جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كارثة. ويقوم هذا الإعلان بمنح السلطة للحاكم في توجيه جميع سلطات الطوارئ المنصوص عليها في المادة 7 من قانون وكالة إلينوي لإدارة الطوارئ، 20 ILCS 7/3305، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر سلطات الطوارئ المحددة المبينة أدناه.

المادة الثانية. وتتولى إدارة الصحة العامة في إلينوي ووكالة إلينوي لإدارة الطوارئ مواصلة التنسيق فيما بينهما بسلاسة فيما يتعلق بالتخطيط لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة والاستجابة لها.

المادة الثالثة. توجيه وزارة الصحة العامة في إلينوي إلى مواصلة التعاون مع الحاكم ووكالات الدولة الأخرى والسلطات المحلية، بما في ذلك سلطات الصحة العامة المحلية، في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى حماية الصحة العامة فيما يتعلق بحالة الطوارئ الصحية العامة الجارية.

المادة الرابعة. توجيه وكالة إلينوي لإدارة الطوارئ إلى مواصلة تنفيذ خطة عمليات الطوارئ الحكومية لتنسيق موارد الدولة لدعم الحكومات المحلية في عمليات الاستجابة للكوارث وتخطي أضرارها.

المادة الخامسة. المساهمة في عمليات الشراء العاجلة اللازمة للاستجابة وسلطات الطوارئ الأخرى كما هو مصرح به بموجب قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، فإن نصوص قانون المشتريات في إلينوي التي من شأنها التعليق بأي شكل من الأشكال مثل: منع أو إعاقه أو تأخير في سبيل اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التعامل مع الكارثة إلى الحد الذي لا يتطلبه القانون الاتحادي. إذا لزم الأمر، ووفقاً للمادة 7 (1) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، ILCS 3305/7(1) (Section 20 of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7(1) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7(1)/3305)، فإنه يجوز للحاكم اتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة لتعليق القوانين والأوامر والقواعد واللوائح الإضافية.

المادة السادسة. وعملاً بموجب المادة 7 (3) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، ILCS 3305/7(3) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS (3) 7/3305، يواصل هذا الإعلان منح السلطة للحاكم والسلطة حسب المطلوب، في تحويل التوجيهات، أو الموظفين، أو مهمات الأقسام والوكالات في الولاية أو وحداتها بغرض تنفيذ أو تسهيل تنفيذ برامج الاستجابة لحالات الطوارئ.

المادة السابعة. يتم توجيه كل من: وزارة الصحة العامة، وإدارة التأمين، وإدارة الرعاية الصحية وخدمات الأسرة في إلينوي إلى الاستمرار في التوصية حسب المطلوب لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن المستهلكين لا يواجهون عوائق مالية من أجل الحصول على خدمات الفحوصات التشخيصية والعلاجية لمرض كورونا المستجد.

المادة الثامنة. ويوصي مجلس التعليم في ولاية إلينوي إلى مواصلة التزامه، واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب المطلوب، واتخاذ الإجراءات اللازمة في سبيل تلافي أضرار التغيب الإلزامي والحد من أي عقبات تحول دون استخدام التعلم الإلكتروني أثناء سريان هذا الإعلان الموجود في قانون مدارس إلينوي كافة، ILCS 5/1-1 et. Seq 5/1-1 (Illinois School Code, 105 ILCS 5/1-1 et. seq).

المادة التاسعة. توجيه جميع منظمات الدولة إلى التعاون مع الحاكم والمنظمات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط لمواجهة الأثر الاقتصادي لتفشي مرض كورونا المستجد وإصلاح أضراره.

المادة العاشرة. وعملاً بموجب المادة 7(14) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، ILCS 20 7/3305 (14)، فإنه يحظر في ولاية إلينوي أثناء سريان هذا الإعلان رفع أسعار بيع السلع أو الخدمات، بما في ذلك اللوازم الطبية ومعدات الوقاية والأدوية وغيرها من السلع المخصصة للمساعدة في الوقاية، أو العلاج، أو التعافي من مرض كورونا المستجد.

المادة الحادي عشر. ويمكن لهذا الإعلان أن يسهل توفير المعونات في حالات طوارئ و/أو الكوارث الفيدرالية إذا كان التقييم الكامل والشامل للأضرار يشير إلى أن متطلبات تخطي الأضرار الفعالة يتجاوز قدرات الدولة والحكومات المحلية المتضررة.

المادة الثاني عشر. يسري هذا الإعلان بدءاً من الآن ويظل ساري المفعول لمدة 30 يوماً.

وأشهدكم من مكاني هذا، و أضع يدي وأختم بالختم العظيم لولاية إلينوي.

المقام في مبنى الكابيتول في مدينة
سبرينغفيلد، هذا اليوم هو 30 من
نيسان/أبريل، في عام إلهنا، ألفين
وعشرين، وولاية إلينوي 202.

الحاكم

سكرتير الولاية